



كلمة

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال سليمان

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها العادية الثامنة والستين

نيويورك في: ٢٤/٩/٢٠١٣

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

السيد الرئيس،

أتقدم منكم بدايةً بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، كذلك أتوجه بالتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، الذي واكب بشكل حثيث ودقيق تطوّر الأوضاع العامة في لبنان، من خلال بياناته والتقارير المتتالية التي أعدها في شأن تنفيذ القرارات الدولية الخاصة ببلادي، وأبرزها القرار ١٧٠١ الذي تتولّى قوات اليونيفيل مشكورة، السهر على تنفيذه بالتنسيق مع الجيش اللبناني. كما جاء البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٠ تموز الفائت، ليحدّد خريطة طريق فعلية لما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، أيّ لصون استقراره وتعزيز مؤسساته، ودعم اقتصاده وجيشه، ومساعدته في مواجهة العبء المتزايد للاجئين الوافدين من سوريا إلى أراضيه؛ وهذا جوهر ما سيسعى إليه اجتماع «مجموعة الدعم الدولية الخاصة بلبنان» التي ستنتقل أعمالها بعد ظهر غد، بدعوة من سعادة الأمين العام.

السيد الرئيس،

لقد تعرّضت دول عديدة ممثلة في هذه الجمعية، لثورات وحروب أهلية أو عدوان خارجي، وعانت طويلاً من تداعياتها، إلا أنها تمكّنت في معظمها، وبفترات زمنية متفاوتة، من تحطّي المصاعب وإعادة تكوين بنائها الوطني.

واللبنانيون الذين ينتمون إلى حضارة عريقة تميّزت منذ آلاف السنين بابتداع العناصر المتقدمة الأولى للأبجدية، وساهمت بحركة الانفتاح والتواصل البناء عبر المتوسط بين الشرق والغرب وبين الحضارات والثقافات، سيتمكّنون بما يمتلكونه من قدرات وعزم من الاضطلاع بما يقع على عاتقهم من مسؤوليّة لإعادة الوهج إلى رسالة بلادهم كمساحة حرة وعيش مشترك، وتثبيت كيانهم في الشرق في إطار دولة اعتمدت الديمقراطية منذ نشأتها، وحرصت منذ الاستقلال على احترام التنوع من ضمن الوحدة وصون الحريّات الشخصية والعامة.

وهم سيستمرّون، من طريق الحوار، في العمل على تطوير نظامهم السياسي، وتحسين ممارستهم الديمقراطية، وما يستوجبه ذلك من توافق على قانون انتخاب عصريّ جديد، وتوضيح لآليات الحكم، من دون تعطيل جوهر الصيغة الميثاقية والتوافقية التي قام عليها لبنان، والتي تقضي بالمشاركة المتكافئة والمتوازنة لجميع مكونات المجتمع في إدارة الشأن العام. وقد ذهب البند «ي» من مقدمة الدستور إلى حدّ اعتبار «أن لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». كما سيتوجب عليهم العودة إلى التزام «إعلان بعدا» القاضي بتحجيد لبنان عن التدايعات السلبية للأزمات الإقليمية وعن سياسة المحاور؛ وكذلك التوافق على استراتيجية وطنية للدفاع حصراً عن لبنان في وجه عدوانية إسرائيل وتهديداتها المستمرة، والانتهاء من إقرار التدابير الإدارية والقانونية الكفيلة بالاستفادة من ثروتهم وحقوقهم السيادية في حقول الغاز والنفط التي تحتزنها مناطق لبنان البحرية.

ومهما تكن قوّة هذا الالتزام، فإنّ اللبنانيين ما زالوا بحاجة لمواكبة ودعم من الدول الشقيقة والصديقة لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات والمشكلات الخارجيّة التي لا شأن لهم بها، والتي تتهدّد مع ذلك أمنهم واستقرارهم وتؤثّر سلباً على أوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وهم يتطلعون إلى هذه المساعدة ليس فقط من باب التضامن الأخوي والصديق، بل كذلك من منطلق المسؤوليّة المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ككلّ، بإزاء مشكلات تتهدّد الأمن الإقليمي والعالمي بمجمله.

وأبرز هذه التحديات الإقليميّة التي تنسحب سلباً على لبنان هي الآتية :

- التحديّ الأوّل ناتج من تداعيات الأزمة السوريّة على أمن لبنان واقتصاده. فبالرغم من قرار النأي بالنفس الذي توافقت عليه هيئة الحوار الوطني من خلال «إعلان بعداً»، والذي أصبح وثيقة رسميّة من وثائق الأمم المتحدة، فقد تورّط بعض الأطراف اللبنانيّة المتعارضة، في النزاع الدائر على الأراضي السوريّة. كذلك تعرّضت الأراضي اللبنانيّة لخروقات واعتداءات من الجانب السوري للحدود. وتزامن هذا التورّط مع تفجيرات إرهابيّة طاولت المدنيين، وخصوصاً في الضاحية الجنوبيّة من بيروت وفي عاصمة الشمال طرابلس، أودت بحياة عشرات المدنيين وتسبّبت بإبذاء المئات.

- أما العبء الأكثر إلحاحاً وحجماً، والذي بدأ يأخذ طابعاً وجوديّاً، فهو ناتج من التنامي غير المسبوق لأعداد اللاجئين الوافدين من سوريا، بما يفوق طاقة لبنان وقدرته على الاستيعاب، وقد بات عددهم يفوق ما نسبته ربع عدد سكان لبنان. ولبنان كما تعلمون، بلد يقوم على رقعة جغرافيّة محدودة المساحة والموارد والإمكانات وعلى توازنات دقيقة.

وبما أنّه لا يمكن إلزام الأوطان، كما الأفراد، بالمستحيل وبما لا قدرة لهم عليه، فيهمّي من على هذا المنبر، أن أكرّر طلب دعم دولكم للمقترحات التي سبق وتقدّمت بها لتخفيف هذا العبء المتفاقم، وهي تتمحور حول النقاط الآتية:

- توفير المبالغ والإمكانات البشريّة والماديّة الكافية، وبصورة فعليّة، لتأطير وتنظيم وجود اللاجئين السوريين الوافدين إلى لبنان، وتلبية احتياجاتهم الإنسانيّة والحياتيّة الأساسيّة، علماً بأنّه لم يتم الإيفاء بالالتزامات التي تمّ التعهّد بها في اجتماع الدول والهيئات المانحة الذي قامت دولة الكويت مشكورة باحتضانه بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣ إلا بصورة جزئيّة.

- تعزيز أطر ومساحات إيواء النازحين السوريين داخل الأراضي السوريّة بالذات، في مناطق آمنة تقع خارج إطار النزاع الدائر، علماً بأنّ مساحة سوريا ثمانية عشر أضعاف مساحة لبنان.

- الموافقة على عقد مؤتمر دولي خاص بموضوع اللاجئين السوريين، لا يكتفي فقط بالدعوة إلى تقديم المساعدات الماليّة، بل يباشر البحث في سبل تقاسم الأعباء والأعداد بين الدول، من منطلق المسؤوليّة المشتركة وفي ضوء السوابق التاريخيّة.

والاجتماع الموسّع الذي دعا المفوض العام للهيئة العليا للاجئين إلى عقده في جنيف في الثلاثين من هذا الشهر خطوة إيجابية في هذا السبيل.

- تقدم الدعم من كل الدول المعنية والقادرة لأعمال «لجنة الدعم الدوليّة الخاصة بلبنان»، التي أدرجت قضية اللاجئين في سلّم أولوياتها؛

كلّ ذلك بانتظار إيجاد الحلّ السياسي الذي نشده للأزمة السوريّة، والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة الآمنة والكرامة إلى بلادهم في أسرع الآجال.

أما التحديّ الأساس فهو ما زال ناتجاً من تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، وتمادي إسرائيل في احتلالها وممارستها التعسفيّة وسعيها لإقامة المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة، وهدم مدينة القدس، وفشل المجتمع الدولي في إيجاد حلّ عادل وشامل لمختلف أوجه هذا الصراع، خصوصاً بما أفرزه من مشكلة للاجئين في الدول المجاورة المضيفة، وخصوصاً في لبنان، وما عزّزه من شعور بالظلم وميل نحو التطرف والعنف، وما تسبّب به من خسائر بشريّة وماديّة عطّلت مشاريع التقدّم الاقتصادي والاجتماعي على مساحة الوطن العربي. وقد عانى لبنان على وجه التحديد من الاعتداءات الإسرائيليّة المتتالية على أراضيه ومنشآته وبنائه التحتيّة، بمختلف أنواع الأسلحة الفتّاکة والمحرّمة، ودفع غالياً ثمن هذه الاعتداءات وما خلفته سنوات الاحتلال والعدوان من قتل وإيذاء وقطع أوصال ودمار.

لذا يدعو لبنان تأميناً لمصالحه الوطنيّة، وتحقيقاً للعدالة والسلام ومقاصد شرعة الأمم المتحدة وقراراتها الملزمة إلى الآتي:

١- استمرار العمل على فرض تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ بكل مندرجاته، بما يضمن تثبيت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني والمساهمة ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وثنى إسرائيل عن خروقاتها اليوميّة للسيادة اللبنانيّة. وهذا ما تسعى اليونيفيل لتحقيقه بالتعاون مع الجيش اللبناني. وهي مناسبة لشكر كل الدول المساهمة في القوات الدوليّة وقائدها وعناصرها على تفانيهم وتضحيتهم في خدمة قضية الاستقرار والسلام.

٢- تزخيم السعي الهادف لإيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة السوريّة يحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكونات شعبها وحرّيّاتهم الأساسيّة. وقد سبق للبنان أن دان استعمال الأسلحة الكيميائيّة وطالب الأمم المتحدة، ومن ضمنها مجلس الأمن، بأن تقوم حصرّاً بواجب مساءلة المرتكبين. ويمكن التفاهم الأميركي-الروسي الأخير في شأن هذه الأسلحة أن يكون مدخلاً نحو الحلّ السلمي المتكامل المنشود. هذا الحلّ يوقف التّريف ويجول دون تمدد التطرف الى دول الجوار ودون توتير العلاقات الدولية بشكل خطير.